الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/936
30 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٤٠ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم، والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا

تقرير الأمين العام

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقراري الجمعية العامة ١٩٨/٥١ ألف و ١٩٨/٥١ باء، المؤرخين ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧، على التوالي، اللذين قررت فيهما الجمعية العامة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الانسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الانسان في غواتيمالا، حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ ثم حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، للتحقق من الالتزام بالاتفاقات الموقعة بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي. وبالاضافة إلى ذلك، قررت الجمعية العامة في القرار الثاني أن تقوم البعثة، وفقا لولايتها الجديدة، بتغيير تسميتها إلى بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، مع الاحتفاظ باسمها المختصر باللغات الأجنبية، وطلبت مني أن أبقيها على علم تام بشأن تنفيذ هذين القرارين.

أولا - مقدمة

٢ - أذنت الجمعية العامة للبعثة بموجب قرارها ١٩٨/٥١ باء، بأن تضطلع حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بولاية محصورة في التحقق من الالتزام بالاتفاق الشامل بشأن حقوق الانسان (المشار إليه فيما بعد بالاتفاق الشامل) وبالجوانب المتصلة بحقوق الإنسان من الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين (المشار إليه فيما بعد بالاتفاق المتعلق بالسكان الأصليين)، والتحقق أيضا من الالتزام بالتدابير المتوقعة خلال الفترة الأولية من تنفيذ اتفاقات السلام. وتتصل التدابير المذكورة بالمرحلة الأولى من الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلام والوفاء بها والتحقق منها (A/51/796-S/1997/114، المرفق الأول، المشار إليه فيما بعد بالاتفاق المتعلق بالجدول الزمني).

٣ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ أبلغت رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (A/51/794-S/1997/186)، بأنني قد قررت تعيين السيد جون أرنو ممثلا خاصا لي ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، اعتبارا من ١ آذار/مارس ١٩٩٧، خلفا للسيد ديفيد ستيفن. وأود أن أتقدم بالشكر إلى السيد ستيفن لما أبداه من تفان في العمل الذي أنيط به.

٤ - ويشمل هذا التقرير نتائج التحقق الذي أجرته البعثة بشأن الامتثال للالتزامات الواردة في المرحلة الأولى من الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني (١٥ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧). وتشير إلى الاتفاقات التالية الموقعة بين الطرفين: الاتفاق الشامل بشأن حقوق الانسان (A/48/928-S/1994/448، المرفق الأول)؛ والاتفاق المتعلق بإعادة توطين جماعات السكان التي شردها النزاع المسلح (المشار إليه فيما بعد باتفاق إعادة التوطين، A/48/954-S/1994/751، المرفق الأول) والاتفاق المتعلق بإنشاء لجنة لبيان انتهاكات حقوق الانسان وأعمال العنف الماضية التي سببت المعاناة للشعب الغواتيمالي (A/48/954-S/1994/751، المرفقان الأول والثاني)؛ والاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين (A/49/882-S/1995/256، المرفق)؛ والاتفاق المتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة (المشار إليه فيما بعد بالاتفاق الاجتماعي الاقتصادي) (A/50/956، المرفق)؛ والاتفاق المتعلق بتعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي (المشار إليه فيما بعد باتفاق تعزيز السلطة المدنية) (A/51/410-S/1996/853، المرفق)؛ والاتفاق المتعلق بالإصلاحات الدستورية والنظام الانتخابي، (A/51/776-S/1997/51، المرفق الأول) والاتفاق المتعلق بأسس اندماج الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في الشرعية (A/51/776-S/1997/51، المرفق الثاني، والمشار إليه فيما بعد باتفاق واندماج الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي).

٥ - ولم يدرج في الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني الالتزامات ذات السمة العامة أو الدائمة، مثل الالتزام العام بحقوق الإنسان والالتزامات الأخرى الواردة في الاتفاق الشامل. ونظرا لأهمية الاتفاق، ستواصل البعثة إبلاغ الجمعية العامة بحالة حقوق الانسان في غواتيمالا وبمدى الالتزام بالاتفاق المذكور، من خلال تقرير أسبوعي. ولا يغطي التقرير الحالي سوى التحقق من جوانب الاتفاق الشامل الواردة في الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني.

٦ - وفي الفترة ما بين ٣ آذار/مارس و ٢ أيار/مايو ١٩٩٧، جرى إنفاذ الاتفاق المتعلق بالوقف النهائي لإطلاق النار (S/1996/1045، المرفق) والتحقق منه. وقرر مجلس الأمن، في قراره ١٠٩٤ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بأن يضطلع بالتحقق فريق مراقبين عسكريين يلحق بالبعثة ويكون تحت سلطتها. وقد جرى تقديم تقرير مستقل عن تنفيذ هذا القرار إلى مجلس الأمن (S/1997/432).

ثانيا - التحقق من الوفاء بالالتزامات المقررة في المرحلة الأولى من الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني

٧ - وضع الطرفان، في اتفاقات السلام، جدول أعمال متكاملا وطويل الأجل من أجل تنمية البلد، لقي تأييد قطاعات عديدة من المجتمع. ويستهدف جدول الأعمال هذا، حسبما جاء في بنود الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني، القضاء على جذور الصراع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والعرقي والثقافي، وإزالة عواقب المواجهة المسلحة. وتنفيذه عملية تدريجية بالضرورة، يحدد لها الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني بعض المعايير الأساسية، كالمعايير المتعلقة بترشيد الموارد البشرية والمادية المتاحة في كل مرحلة؛ ووضع توقيت زمني لتنفيذ العناصر الأساسية للاتفاقات من أجل تجنب تشتيت الجهود الحكومية وغير الحكومية؛ وتأكيد وضع آليات التشاور المتوخاة؛ وإنشاء القواعد المؤسسية والقانونية والمالية الضرورية، وختاما، التماس المشاركة الفعالة من جانب قطاعات المجتمع في الاستجابة لاحتياجاته وفي تحديد السياسات العامة المتعلقة بها.

٨ - وتيسيرا لتنفيذ الاتفاقات، نص الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني على إنشاء لجنة المتابعة، التي أنشئت بموجب القرار الحكومي ٨٣-٩٧ المؤرخ ٣ شباط/فبراير ١٩٩٧. وتتألف من عدد متكافئ من ممثلي الطرفين، ومن أربعة مواطنين ينتمون لقطاعات مختلفة بالمجتمع، ومن ممثل عن الكونغرس، ومن رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق، دون أن يكون له حق التصويت. وقامت اللجنة خلال الفترة بدراسة مشاريع القوانين التي وضعتها الحكومة من أجل كفالة امتثالها للاتفاقات، وبذل مساعيها الحميدة من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجه سير عمل اللجان المنبثقة عن الاتفاقات، والقيام، عند الضرورة، بوضع جداول زمنية جديدة لتنفيذ الاتفاقات. وفي ٣ حزيران/يونيه، قدمت اللجنة تقييمها بشأن مسيرة عملية السلام. وكان التشكيل التعددي للجنة وتمثيل الغواتيماليين فيها عاملين هامين في التماس مشاركة واسعة من قبل المؤسسات والمواطنين في عملية السلام.

٩ - وتصف الفقرات التالية الحالة حتى بداية حزيران/يونيه ١٩٩٧، إذ تقدم وصفا موجزا لما قامت به اللجان من أعمال ومدى الوفاء بالتزامات المرحلة الأولى من الجدول الزمني، بما في ذلك تلك التي جرى تنفيذها بعد ١٥ نيسان/أبريل، نتيجة لقيام لجنة المتابعة بوضع جدول زمني جديد لتنفيذها، ولأسباب أخرى.

ألف - الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان

١٠ - بعد تشكيل أمانة السلام، بوصفها الجهاز الحكومي المكلف بالسياسة العامة لتقديم التعويض أو المساعدة، أو كليهما، إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، تكون الحكومة قد أوفت بهذا الالتزام ونصت عليه في المادة ٩ من قانون المصالحة الوطنية (المرسوم ١٤٥ - ٩٦)، الذي ينص على أن المساعدة المذكورة ستنفذ بتنسيق من أمانة السلام. وقدم الجهاز المذكور مخططا لبرنامج التعويض، ترى اللجنة أنه يتضمن،

بشكل عام، المعايير الواردة في الاتفاق الشامل. واللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان مكلفة بدعوة المنظمات غير الحكومية المهتمة بالموضوع، إلى المشاركة في مناقشة مشروع المخطط اعتبارا من ١ حزيران/يونيه. وترى اللجنة أن عملية التشاور هذه، إلى جانب التوصيات التي ستقدمها لجنة بيان الانتهاكات، هي الطريق الأفضل للوفاء باحتياجات الضحايا وفقا لما لدى البلد من إمكانات مالية.

باء - الاتفاق المتعلق بإعادة توطين جماعات السكان التي شردها النزاع المسلح

١١ - تعهدت الحكومة بأن تتقدم إلى الكونغرس بالتعديلات اللازم إدخالها على قانون الوثائق الشخصية للسكان الذين شردهم النزاع المسلح الداخلي والتي يتسنى من خلالها توثيق أوضاع المشردين والمسرحين من الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا. ولم يتناول المشروع الجاري حاليا مناقشته في البرلمان، والذي قدمته الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، جميع النواحي المنصوص عليها في الاتفاق. وبدعم من لجنة المتابعة، قامت اللجنة الفنية لاتفاق إعادة التوطين، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة التحقق التابعة للأمم المتحدة بوضع مشروع تعديلات تتدارسه حاليا لجنة المحليات في الكونغرس.

١٢ - وفي ١٤ نيسان/أبريل، قدمت الحكومة إلى البعثة، عن طريق وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والأغذية، تقريرا عن الأراضي المتاحة لتوطين السكان المشردين. ويشمل هذا التقرير الدراسات الموجودة حاليا التي أعدتها مؤسسات حكومية مختلفة بشأن المسألة، وهي دراسات لا تحتوي دائما على المعلومات المحددة التي نص عليها الاتفاق. وثمة حاجة ملحة إلى تقديم هذه الدراسة إلى اللجنة الفنية لإعادة التوطين.

١٣ - وفيما يتعلق بتعهد الطرفين بتزويد الأمم المتحدة بمعلومات عن المتفجرات والألغام وحقوق الألغام وتنفيذ برنامج لإزالة هذه الألغام، فقد بدأ في ٢٦ آذار/مارس برنامج إزالة الألغام بتعاون من الجيش والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا. وقد أنجز البرنامج في ١٨ نيسان/أبريل حيث شارك فيه فريق المراقبين العسكريين الملحق بالبعثة وقام فيه بمهمة التحقق. وترى البعثة أنه قد جرى الوفاء بهذا الالتزام، ولكنها تنبه الطرفين إلى استمرار وجود أجهزة متفجرة أُلقيت أثناء القتال ولا تزال قابلة للانفجار. ويمكن أن يقل إلى أقصى حد هذا الخطر الذي يتعرض له السكان وذلك عن طريق تكثيف الحملة التي تشجع السكان على وضع علامات تميز هذه الأجهزة وتنبيه الجهة المكلفة بإبطال مفعولها.

١٤ - وفيما يتعلق بإنشاء صندوق لتمويل المشاريع والبرامج الرامية إلى إعادة توطين السكان المشردين، جرى التأكد من أن هذا الصندوق قد أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ويتضمن الصندوق حاليا مساهمات اليابان وهولندا، كما يجري اتخاذ خطوات للحصول على مساهمات من الولايات المتحدة الأمريكية والسويد. ويدعم الاتحاد الأوروبي البرنامج من خلال الإدارة المباشرة.

١٥ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، قدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بناء على طلب رسمي من الطرفين، نسخة أولية لخطة خاصة لتوعية السكان المشردين. وقد طلبت وزارة التعليم تنقيح هذه الخطة، وهو ما يتم حاليا بتنسيق منها وبالاشتراك مع ممثلين عن السكان المشردين في لجنة فرعية خاصة تابعة للجنة التقنية لإعادة التوطين.

١٦ - وفيما يتصل بالالتزام بالتعجيل بالمفاوضات الرامية إلى إعادة السكان المشردين، أوضحت المفوضية أن عدد العائدين في هذه الفترة أقل بكثير مما كان متوقعا. فلم تتحقق حالات العودة الجماعية التي كان من المتوقع حدوثها في منتصف شباط/فبراير. ولقد تأثرت وتيرة العودة تأثرا بالغا بسبب التدابير اللازمة لشراء الممتلكات العقارية والخلافات بين الحكومة ومنظمات اللاجئين حول دعم السكان للممتلكات العقارية التي تمت حيازتها وحول طرائق الائتمان. ومن التطورات الإيجابية في هذا الصدد الإعلان الذي صدر في ٣٠ نيسان/أبريل، في إطار الاجتماع بين ممثلي حكومتي غواتيمالا والمكسيك والمفوضية، بشأن ترتيبات التعجيل بالجوانب التنفيذية للعودة. وفيما يتعلق بمكتب الحكومة في كوميتان، تشياباس، المكسيك، الذي تقرر افتتاحه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ من أجل تيسير عملية العودة، فقد بدأ هذا المكتب عمله اعتبارا من بداية حزيران/يونيه ١٩٩٧.

جيم - الاتفاق المتعلق بإنشاء لجنة بيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف الماضية التي سببت معاناة للشعب الغواتيمالي

١٧ - في ٢٢ شباط/فبراير، تشكلت لجنة بيان الحقائق التاريخية، بعد أن عـُين لها المفوضان الغواتيماليان، السيدة أوتيليا لوكس دي كوتي والسيد إدغار ألفريدو بالسيلس توخو. وأما السيد كريستيان توموشات، الذي ينسق أعمال اللجنة، فقد عينه الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع الطرفين. وقد سبقت تعيين السيدة لوكس دي كوتي والسيد بالسيلس توخو مشاورات موسعة مع جامعات غواتيمالا، حسب ما طـُلب في الاتفاق، ومع منظمات وشخصيات في المجتمع. وقد أوضح المفوضان أن بإمكان اللجنة أن تبدأ عملها في ١ تموز/يوليه، بعد الانتهاء من الأعمال التحضيرية ذات الطابع الإداري والمنهجي، وتعيين الموظفين وتعبئة الأموال. وقد عـُلقت آمال عريضة على اللجنة كما أظهرت الجهات المانحة والمتعاونة استعدادا طيبا للتعاون في إقامتها. وستواصل البعثة دعمها للمفوضين في إطار الاحترام الكامل لاستقلالهما.

دال - الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين

١٨ - يتمثل المحور الرئيسي للإصلاحات المنصوص عليها في هذا الاتفاق في المشاركة، التي من أجلها تقرر إنشاء لجان متنوعة. وتجدر الإشارة إلى الجهود التي تبذلها، منذ توقيع الاتفاق في عام ١٩٩٥، منسقة منظمات شعب المايا في غواتيمالا وغيرها من منظمات السكان الأصليين، من أجل إشراك أكبر عدد من المنظمات والأشخاص في تنفيذ الاتفاق، وعلى الأخص في تشكيل اللجان. والمشاركة الجماعية للمستفيدين

من تنفيذ الاتفاق تشكل أحد أفضل الضمانات لتنفيذه. كما تمثل إسهاما مباشرا في مكافحة التهميش والتمييز مما يعد من أولويات الاتفاق المتعلق بالسكان الأصليين.

١٩ - وقد تقرر إنشاء لجنة تقنين لغات السكان الأصليين بمقتضى القرار الحكومي ٣٠٨-٩٧ المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل وقامت بصورة رسمية في ٢١ نيسان/أبريل. ونظرا لاختلاف الآراء حول تشكيل اللجنة، فقد طلبت تلك اللجنة تدخل لجنة المتابعة التي تدرس الموضوع حاليا.

٢٠ - كما تقرر إنشاء لجنة الأماكن المقدسة بمقتضى القرار الحكومي ٢٦١-٩٧ المؤرخ ٢٠ آذار/مارس وأنشئت رسميا في ٢ نيسان/أبريل، وقامت مؤخرا بوضع واعتماد نظامها الداخلي. كما بدأت أنشطتها الفنية بدراسة المرسوم رقم ٢٦-٩٧ المؤرخ ٩ نيسان/أبريل، الذي صدر بموجبه قانون جديد لحماية التراث الثقافي للأمة، وقررت أن تطلب تنقيحه وفقا لنتائج مداولاتها.

٢١ - وتقرر بموجب القرار الحكومي ٢٦٢-٩٧ المؤرخ ٢٠ آذار/مارس، إنشاء اللجنة المتكافئة التمثيل المعنية بالإصلاح التعليمي، والتي أنشئت فعلا في ٢ نيسان/أبريل. وقد بذلت لجنة المتابعة مساعيها الحميدة من أجل تيسير إنشائها. وتجتمع اللجنة حاليا بصورة منتظمة بعد أن أقرت نظامها الداخلي.

٢٢ - وتجدر الإشارة إلى التزام الحكومة إزاء الجهد التاريخي الرامي إلى تحقيق التقارب بين الدولة والسكان الأصليين، وهو ما تدلل عليه مبادرات من قبيل إشراك مندوبي السكان الأصليين في كل وفد من الوفود الممثلة لها في اللجان ومن خلال ما أبداه رئيس الجمهورية من تأييد علني للاشتراك الرسمي لهؤلاء المندوبين.

٢٣ - وقد قُدمت إلى الكونغرس في الأشهر الأخيرة عدة مبادرات تشريعية تخص السكان الأصليين. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مشروع بشأن اعتبار التمييز العرقي جناية، والتصنيف الجنائي للتحرش الجنسي، والتعديلات المدخلة على قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بنواح معينة في القانون العرفي. وهذه المبادرات جديرة بالثناء حيث إنها تعكس اهتمام الأوساط السياسية بمشاكل السكان الأصليين. غير أن هذه الحالة يمكنها، في الوقت نفسه، إلى أن تؤدي الجهود المبذولة في البرلمان إلى النيل من جهود اللجان المنشأة بموجب الاتفاقات والعكس صحيح. ويمكن تجنب ذلك عن طريق تنسيق هذه الجهود تحقيقا للتواؤم بين دور اللجان، باعتبارها المحور الرئيسي للتنسيق بين السكان الأصليين والحكومة، وعمل البرلمان باعتباره جهة تشريع ومنبرا للمناقشات العامة بشأن القضايا الوطنية الأساسية.

هاء - الاتفاق المتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة

٢٤ - قدمت الحكومة، في ٩ نيسان/أبريل، عن طريق وزارة العمل والرعاية الاجتماعية، التقرير المتعلق بالإصلاحات القانونية التي أدخلت في عام ١٩٩٦ تحقيقا لفعالية قوانين العمل. ومن أبرز هذه الإصلاحات ما يلي: التصديق على اتفاقية ١٦٩ لمنظمة العمل الدولية، وإقرار القواعد الخاصة بالاعتراف بالشخصية القانونية للنقابات والموافقة على نظمها الداخلية وتسجيلها وإنشاء ثماني محاكم ابتدائية للعمل والرعاية الاجتماعية. وفيما يتعلق بالتعديلات القانونية والتنظيمية المقترحة اعتبارا من عام ١٩٩٧، يشير التقرير إلى أنه سيتم التركيز على التعديلات المدخلة على القواعد الإجرائية لقانون العمل. وتجدر الإشارة إلى أن الوفاء بالالتزام القاضي بتغليظ العقوبة على انتهاكات قوانين العمل يقتضي تعزيز السلطة التأديبية للوزارة، عن طريق مراقبة العمل، كما يشير إلى استصواب أن تُدرج في جدول الأعمال التشريعي للمرحلة الثانية للجدول الزمني التعديلات القانونية أو التنظيمية اللازمة لبلوغ تلك الغاية.

٢٥ - وقد عرضت الحكومة البرنامج الوطني للتربية المدنية من أجل الديمقراطية والسلام، الذي يستهدف المجتمع المدرسي وتعد وزارة التعليم الجهة المنفذة الرئيسية له، كما يتمشى البرنامج مع الالتزامات التي نص عليها الاتفاق. ومن المأمول فيه أن تشترك مؤسسات أخرى في هذا البرنامج، كالمنظمات غير الحكومية والجامعات وممثلي هياكل السلطة المحلية.

٢٦ - وفي ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧، قدمت وزارة المالية تقريرها عن الالتزامات الواردة في الاتفاقات فيما يتعلق بالسياسة المالية. ويؤكد التقرير أن السياسة المالية للحكومة سوف تستهدف بلوغ الهدف المتمثل في زيادة الضرائب بنسبة ٥٠ في المائة من أجل الوصول إلى نسبة قدرها ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠٠، وفقا لما هو منصوص عليه في اتفاقات السلام. ويعني ذلك إزالة الحاجز الذي أبقى العبء الضريبي خلال السنوات الـ ٣٦ الماضية أقل من ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي من أقل المستويات في أمريكا اللاتينية. ويشير التقرير إلى أن إدخال تغيير بهذا الحجم يقتضي اتخاذ مجموعة من التدابير تشمل ما يلي: (أ) تحسين الإدارة الضريبية، و (ب) توسيع قاعدة الضرائب الرئيسية ومعاودة النظر في هذه الضرائب، و (ج) تشكيل فريق يتصدى لموضوع الإصلاح ويحظى بالدعم من أرفع المستويات السياسية ويستند إلى توافق كاف بين الآراء في المجتمع. ويؤكد التقرير أن غياب أحد هذه المتطلبات سيجعل نجاح الإصلاح الضريبي والحفاظ عليه أمرا من الصعوبة بمكان.

٢٧ - ومن التدابير التي اتخذتها وزارة المالية اقتراح تعديلات في قانون ضريبة القيمة المضافة وقانون ضريبة الدخل من أجل إلغاء عدة استثناءات وبالتالي توسيع القاعدة الضريبية؛ وتعديلات في القانون الجنائي لتعزيز القدرة الجبرية للدولة، وفي التشريعات الضريبية من أجل التصنيف الجنائي للجرائم الضريبية؛ فضلا عن إنشاء وحدة يعهد إليها بمراقبة الممولين الخاصين. وفي آذار/مارس، عرضت الحكومة مشروع القانون الخاص بإنشاء مأمورية الإدارة الضريبية، مُوفية بذلك بالالتزام القاضي بتعزيز مؤسسات

تحصيل الضرائب والمراقبة الضريبية. وتعزز التدابير المتخذة حتى تاريخه، في جملتها، الإطار الإداري والقانوني والقضائي لتحصيل الضرائب. ويُؤمل في أن تؤدي هذه المبادرات في الأشهر المقبلة إلى زيادة فعالية تطبيق القانون وإلى زيادة ثقة المواطنين في النظام الضريبي.

٢٨ - وفي الوقت ذاته، وكما هو مبين في تقرير وزارة المالية، فإن التحسينات الإدارية لا يمكن أن يترتب عليها إلا آثار تدريجية ومتوسطة الأجل. وانتهاء سريان ضريبة التضامن في عام ١٩٩٨، يطرح أمام الحكومة تحديا يتمثل في القيام بمبادرات جديدة يتسنى من خلالها بلوغ الأهداف المتمثلة في زيادة العبء الضريبي في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨. وكما ذكر آنفا، فإن تعبئة الموارد المحلية من أجل تنفيذ اتفاقات السلام، وعلى الأخص، من أجل التصدي لمشكلة الدين الاجتماعي وتعزيز هيئات من قبيل مؤسسات النظام القضائي والأمن المدني، تشكل الدعامة الأساسية لاستدامة التحولات المنصوص عليها في الاتفاقات. كما تشكل، في الوقت نفسه، ركيزة أساسية لعدم انتكاس عملية السلام وكفالة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلد.

٢٩ - وقد أُحبطت في الماضي مرارا المساعي الرامية إلى زيادة العبء الضريبي، وذلك بسبب المصالح الاقتصادية القوية النفوذ. وقد حدد الاتفاق الاجتماعي الاقتصادي رقما مستهدفا لتحصيل الضرائب، وهو رقم لا يزال أقل بكثير من متوسطه في أمريكا اللاتينية، ويمكن بلوغه عندما يتوافر في الدولة عنصرا الحداثة والكفاءة. وبعد التوقيع على الاتفاق في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦، نال تأييد قطاعات عريضة من المجتمع، بما في ذلك القطاع الخاص المنظم وجهات مختلفة تمثل الحركة الشعبية. وينبغي أن يتسنى في الأشهر المقبلة بدء تطبيق السياسة الضريبية المنصوص عليها في هذا الاتفاق. ويتيح إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال "اجتماعات تجديد المعلومات" (انظر الفقرة ٣٨) فرصة لتنسيق طرائق التنفيذ.

٣٠ - وفيما يتعلق بالالتزام القاضي بالعمل على إقامة منتدى نسائي، فقد أدى الغموض في اتفاق الجدول الزمني فيما يتعلق بإجراءات إقامة هذا المنتدى، إلى خلافات ترتب عليها تأخير تنفيذه. وتأكدت البعثة من أن حركة "المنظمات النسائية" والمكتب الوطني للمرأة قد عقدا اجتماعات تحضيرية ترمي إلى جعل المنتدى محفلا نيابيا. وتلقت الحكومة طلبات للمشاركة من منظمات وشخصيات شتى. وقد أنشئت في ٢١ أيار/مايو، بفضل المساعي الحميدة للجنة المتابعة، لجنة تنسيقية للمنتدى وأوكلت إليها مهمة تحديد جدول أعمال هذا المحفل المهم وتنظيمه.

٣١ - وفيما يتعلق بالالتزام القاضي بزيادة المشاركة في المجلس الوطني للتنمية الزراعية والثروة الحيوانية، فقد تأكدت مشاركة عدة قطاعات، إذ وافق هذا المجلس في شهر نيسان/أبريل على اشتراك منسقتين وطنيتين مهمتين للمزارعين في المجلس، رهنا بانضمامهما إلى اللجنة الدستورية الثنائية المعنية وبعد أن يُحيل المجلس ذاته القواعد المنظمة للإجراءات الإدارية لانضمام الأعضاء الجدد. وقد ثبت من عملية التحقق أن مهام المجلس وواجباته ليست معروفة بصورة كافية. ولذا يلزم زيادة التعريف به، فضلا عن التعجيل بإحالة القواعد المحددة لإجراءات الانضمام.

٣٢ - وبخصوص الالتزام المتعلق بالشروع في عملية جمع المعلومات المساحية، قدمت الحكومة تقريرا عن التدابير التي اتخذتها لتحديد ملامح التنسيق السياسي - المؤسسي وكفالة ملاءمته للغرض، فضلا عن تحديث السجل العام للممتلكات. ولم تبدأ حتى الآن عملية جمع المعلومات المساحية في مناطق تجريبية، رغم الاضطلاع بأنشطة تحضيرية شتى.

٣٣ - وفيما يتعلق بالمكتب التابع لرئاسة الجمهورية، المعني بتقديم المساعدة القانونية وتسوية النزاعات المتعلقة بالأراضي، أنجزت الحكومة الأعمال التحضيرية لتشغيل هذا المكتب، ومنها دراسة الأشكال المختلفة للنزعات القائمة وتعيين أعضاء مجلس الإدارة. ويقوم هذا المجلس، الذي يضم ممثلي القطاعات المختلفة المعنية، بما فيها القطاعات الزراعية في غواتيمالا، بوضع ميزانية المكتب وتحديد هيكله. وبالنظر إلى أهمية موضوع الأراضي وأثر النزاعات المتصلة بحيازتها على حياة سكان الريف، فإن هناك حاجة ملحة إلى أن يبدأ هذا المكتب عمله اعتمادا على الموارد التي تناسب أهميته بالنسبة لعملية السلام.

٣٤ - ومن ناحية أخرى، أنشأت الحكومة، بموجب القرار الحكومي ٣٠٧-٩٧، مركزا لتنسيق السياسات الحكومية المتعلقة بالوفاء بالالتزامات المتصلة بالأراضي. ويتكون هذا المركز، الذي يتولى التنسيق فيه وزير الزراعة، من وزير المالية وأمانة السلام والمكتب التابع لرئاسة الجمهورية والمعني بتقديم المساعدة القانونية وتسوية النزاعات، ومكتب تسجيل العقارات والأراضي، وصندوق الأراضي، وبرنامج الاستثمارات الريفية، والنظام الوطني للمعلومات الجغرافية.

٣٥ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، قدمت الحكومة برنامج الاستثمارات العامة للتنمية الريفية بقيمة إجمالية قدرها ٧٣٧,٩ مليون من الكتزالات لعام ١٩٩٧، وهو يفوق المبلغ المنصوص عليه في الاتفاق. ويعكس هذا البرنامج، ضمن إجمالي الاستثمارات العامة، الأولوية المعطاة للاستثمار في الريف، وخاصة من جانب الصناديق الاجتماعية ووزارة الاتصالات والأشغال العامة. ومن شأن الخطط الرامية إلى خصخصة شركة الهاتف غواتيل (Guatel) وإعادة تشكيل هيكل المعهد الوطني للكهرباء، وهما من الجهات التقليدية المنفذة للاستثمارات العامة في المناطق الريفية، أن تطرح تحديا يتمثل في كفالة استمرار تطبيق هذه السياسة ذات الأولوية المتعلقة بالاستثمار في مجالي الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية في المناطق الريفية.

٣٦ - ومنذ أن جرى توقيع اتفاق السلام، ثارت تساؤلات تتعلق بعدة تدابير اتخذتها الحكومة في المجال الاجتماعي الاقتصادي، على أساس أن هذه التدابير لا تدخل ضمن ما يفي بالالتزامات المنصوص عليها. وقد حظيت مسألة الخصخصة باهتمام خاص. فقد أعرب الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا علنا عن قلقه إزاء التدابير ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، وبيع أصول الدولة وصدور أحكام قضائية قد تتناقض مع ما هو منصوص عليه في الاتفاقات.

٣٧ - وبالنظر إلى أن مسألة الخصخصة بالتحديد لا تشكل جزءا من اتفاقات السلام، لا يمكن الحديث بصورة محددة عن الوفاء بالالتزامات أو عدمه في هذا الموضوع. ولكن يمكن، من منظور أشمل تقييم مدى اتساق بيع الأصول الحكومية مع الاتفاقات، وذلك من خلال الوفاء بالتزامات محددة، استنادا إلى المبدأ العام المتمثل في أنه ينبغي أن تستهدف السياسة الاقتصادية منع عمليات الاستبعاد الاقتصادي وتعظيم فوائد النمو الاقتصادي لجميع الغواتيماليين. وتشمل هذه الالتزامات على وجه الخصوص ما يلي:

(أ) تطبيق سياسات اقتصادية ترمي إلى تحقيق النمو المطرد للناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي لا يقل عن ٦ في المائة، وهو ما يشير إلى أهمية إصلاح جهاز الإنتاج في ظل مزيد من الكفاءة؛

(ب) وضع إطار تنظيمي لتقديم الخدمات الاجتماعية عن طريق الهيئات العامة والمختلطة والخاصة يضمن إقرار الحقوق الاجتماعية، وهو ما يستلزم توسيع نطاق تغطية هذه الخدمات بشروط تكون في متناول السكان؛

(ج) تهيئة الظروف التي تتيح الوصول إلى مستويات متزايدة ومطردة للعمالة، وهو ما يؤكد الهدف المتمثل في تشغيل الأيدي العاملة؛

(د) العمل على إعادة توجيه علاقات العمل في الشركات مع تشجيع التعاون والتنسيق بين العاملين وأصحاب العمل اللذين يحققان النمو للشركة بما يخدم المصلحة المشتركة.

٣٨ - أما التعقيد الذي ينتاب بعض هذه النواحي والحساسية السياسية التي تكتنف جميع ما له صلة بالممتلكات العامة فيحتمان إجراء الحوار والمناقشات العامة. ولذا تعد إيجابية مبادرة رئيس الجمهورية التي دعا فيها إلى انعقاد "اجتماعات تجديد المعلومات"، بمشاركة من الحكومة والأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني، من أجل تنسيق القضايا الملحة للحياة الوطنية، فضلا عن قرار أعضاء هذا المنتدى إدراج موضوع الخصخصة في جدول أعماله. فهذه المبادرة تنسجم تماما مع استراتيجية تطبيق اتفاق الجدول الزمني، التي تؤكد على المشاركة الفعالة لقطاعات المجتمع في تحديد السياسات العامة المتعلقة بها.

٣٩ - ومن دواعي الارتياح أنه يجري حاليا الوفاء بعدة التزامات نُص على تنفيذها في المرحلة الثانية من الجدول الزمني وتتصل بالاتفاق الاجتماعي - الاقتصادي. ومن هذه الالتزامات، على وجه الخصوص، ما يتعلق منها بإنشاء صندوق الأراضي، والمؤسسة المصرفية للائتمان الريفي القائمة على المشاركة وصندوقها الاستئماني الخاص بالأراضي، واتخاذ تدابير لتخفيض أسعارالأدوية، وإدراج أولويات اتفاقات السلام في المبادئ التوجيهية لصياغة مشروع الميزانية الوطنية.

واو - الاتفاق المتعلق بتعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي

٤٠ - فيما يتعلق بالاتفاق على أن يطلب من رئيس الجمهورية تشكيل الآلية المتعددة الأحزاب بغية تحسين وتحديث وتعزيز البيئة التشريعية، قرر الكونغرس أن تشرع لجنة المساعدة التقنية القائمة بالفعل بإعداد جدول الأعمال المنصوص عليه في الاتفاق. وهذه اللجنة مؤلفة على النحو المتفق عليه. ويرى أن الهيئة التشريعية، بهذا القرار، قد جعلت من اختصاصها العضوي العمل على تعزيز المهمة التشريعية المنصوص عليها في اتفاقات السلم.

٤١ - في ٧ آذار/مارس شكلت، بموجب القرار الحكومي ٢٢١-٩٧، لجنة توطيد العدالة. وتكونت هذه اللجنة من أربعة قضاة من الهيئة القضائية، وموظف من النيابة العامة، ومدير الشرطة الوطنية وعميدي كليتي الحقوق بجامعة سان كارلوس وجامعة رفاييل لانديفار. والرئيس السابق لكلية المحامين، وخبير استشاري قانوني لقطاع الأعمال الحرة، ومحام من السكان الأصليين ومدير بارز لهيئة غير حكومية لحقوق الإنسان. وقررت اللجنة، وفقا للاتفاق أن تجري مناقشة واسعة بشأن نظام العدالة. لذا فقد وضعت جدول أعمال موسعا للاستماع، في العاصمة وفي دواخل البلد على حد سواء، إلى ممثلي مختلف القطاعات الاجتماعية.

٤٢ - وتضم لجنة توطيد العدالة في تكوينها التمثيل اللازم وفقا للأحكام المنصوص عليها في الاتفاق الذي أكد أهمية الأولوية الوطنية المولاة لإصلاح نظام العدالة وضرورة أن تضطلع هيئات الدولة بهذه المهمة بشكل محدد. بيد أن ثمة عدم توازن في التمثيل في مؤسسات الدولة في قطاع العدالة. ففي حين أن النيابة العامة بها ممثل واحد فقط، يوجد في الهيئة القضائية أربعة قضاة. وبالإضافة إلى ذلك فإن هيئة الدفاع غير ممثلة.

٤٣ - ويشكل إنشاء ونشر شرطة مدنية وطنية جديدة واحدا من الالتزامات الفائقة الأهمية والطموح التي تعهدت بها الحكومة في اتفاقات السلام للعمل بوجه خاص على مواجهة موجة الانحراف التي اجتاحت البلد. وفي هذا السياق وافق الكونغرس في ٤ شباط/فبراير، على قانون الشرطة المدنية الوطنية. وفي هذا الخصوص لم تراع الجوانب الموضوعية المنصوص عليها في الاتفاق، ومن بينها، تلك المتعلقة بتشكيل الشرطة. وبناء على طلب لجنة المتابعة، أحال وزير الداخلية القانون ومشاريع التسوية الجاري وضعها للنظر في مدى تواؤمها مع اتفاقات السلم وتقديم التوصيات اللازمة بصددها. وعقد وزير الداخلية اجتماعات عديدة مع لجنة المتابعة بشأن التشريعات المتعلقة بالشرطة الوطنية المدنية.

٤٤ - وفيما يتعلق باقتراح وضع مجموعة أحكام للنظام التعليمي لأكاديمية الشرطة ينبغي التأكيد على دور الأكاديمية في عملية اختيار وتدريب وتقييم أفراد الشرطة المقبلين بحيث يضمن موضوعية وحيادية إجراءات الانخراط في سلك الشرطة الوطنية المدنية.

٤٥ - وفيما يتعلق بنظام الانضباط، ترى البعثة أن مجموعة الأحكام تضمن إطارا قانونيا مناسبا لضمان الانضباط والاضطلاع بالواجبات المهنية للشرطة، ولا سيما تلك المتصلة برصد حقوق الإنسان. كذلك يضمن النظام التأديبي لأفراد المستقبل تطبيق الإجراء الإداري اللازم. وتقوم آلية تقنية مكونة من ممثلي الحكومة، والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي وبعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا، أنشأتها لجنة المتابعة بالنظر في القانون وكذلك في أحكام الشرطة الوطنية المدنية.

٤٦ - وفيما يتعلق بتسيير الأكاديمية، يظل مهما أن تتوافق آليات القبول وفي دورات إعادة التدريب والمضامين الأكاديمية للدورات مع الاتفاق. وقد أبلغت الحكومة بالانشغال إزاء قبول أفراد الشرطة الذين تورطوا في انتهاكات حقوق الإنسان في الدورات. ومن ثم تعهدت بتطبيق التدابير التصحيحية الملائمة. كما أحيطت الحكومة علما بأن أعضاء الشرطة العسكرية المتحركة قد تم انتدابهم لفترة قصيرة إلى شرطة الخزانة من أجل نقلهم بالذات إلى الأكاديمية فيما بعد بوصفهم أفراد في شرطة الخزانة. وتعزيزا للثقة العامة في الشرطة الوطنية المدنية وضمانا لكفاءتها، يظل من المهم مواصلة الالتزام بتطهير قوات الشرطة وإضفاء طابع الاحتراف المهني عليها.

٤٧ - وفيما يتعلق بالاتفاق بتسريح لجان متطوعي الدفاع المدني، أصدر الكونغرس في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ مرسوما بإنشاء هذا الالتزام. وسيسري هذا الاتفاق، على النحو المنصوص عليه، يوم التوقيع على اتفاق السلام الوطيد والدائم.

٤٨ - وقد تم تسريح الأعضاء السابقين في لجان متطوعي الدفاع المدني السابقة، وهي فروع تابعة للجيش تم تحييدها. وبصفة عامة فليس للأعضاء السابقين علاقات عضوية مع الجيش. ولم يمكن مقارنة المعلومات التي قدمتها الحكومة بشأن المسرحين وسجل الأسلحة المُسلَّمة بسبب عدم وجود قوائم أعضاء لجان متطوعي الدفاع المدني وللأسلحة التي سلموها. وقد لوحظ وجود حالات انفرادية، استمر فيها أعضاء لجان متطوعي الدفاع المدني في ممارسة ضغوط غير مشروعة على السلطات المدنية أو السكان، مدعين تمتعهم بحماية الجيش. وقد أبدى وزير الدفاع استعداده للتعاون في القضاء على هذه الحالات.

٤٩ - وفيما يتعلق بالالتزامات المنصوص عليها في المرحلة الثانية من الجدول الزمني، قرر الفريق العامل المعني بقانون الخدمة المدنية تقديم مشروع القانون في آب/أغسطس ١٩٩٧.

زاي - الاتفاق المتعلق بالإصلاحات الدستورية والنظام الانتخابي

٥٠ - يشمل هذا الاتفاق الإصلاحات الدستورية الواردة في كامل مجموعة اتفاقات السلام، المتصلة بهوية وحقوق السكان الأصليين، وكونغرس الجمهورية، والهيئة القضائية، والشرطة الوطنية المدنية، والجيش ووظائف رئيس الجمهورية. ولتعميق مناقشتها، عدلت لجنة المتابعة تاريخ هذا الاتفاق وجعلته ١٥ أيار/مايو.

وفي إطار هذا التاريخ الجديد، حددت اللجنة موقفها من نص اقتراح الإصلاح الذي قدمته الحكومة، إلى جانب توصيات لضمان امتثاله للاتفاق.

٥١ - وقدمت الهيئة التنفيذية المشروع إلى الكونغرس في ١٥ أيار/مايو، الذي وردت فيه الاتفاقات في عبارات عامة. وقد أدى إدراج موضوع الإصلاحات الدستورية في جدول أعمال المنتدى "مقابلات للتنفيذ" إلى أول تبادل وطني للآراء يتعلق بهذه الإصلاحات قبل قيام الكونغرس بالنظر فيها.

٥٢ - وبموجب الاتفاق ١٦-٩٧ أنشأت المحكمة الانتخابية العليا لجنة الإصلاح الانتخابي. وتكونت هذه اللجنة من قضاة وأعضاء سابقين في المحكمة الانتخابية العليا وممثل ونائبه لكل حزب من الأحزاب السياسية السبعة التي يتكون منها برلمان الجمهورية. وقد وافقت اللجنة على جدول زمني مفتوح يتكون من ١٥ بندا بشأن الموضوعات المنصوص عليها في الاتفاق، وأصدرت نداء ناشدت فيه المنظمات والأفراد المهتمين بالأمر تقديم مقترحات أو طلب مقابلات قبل ١٥ أيار/مايو. وقد قدم ٢٢ اقتراحا بشأن انقضاء مدة هذا التاريخ. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت اللجنة النظر في بنود جدول أعمالها التي لها بعد دستوري. وتتابع البعثة عمل اللجنة وتبدي استعدادها لإمكانية تقديم المساعدة التقنية عند طلبها.

طاء - الاتفاق المتعلق بأسس اندماج الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في الشرعية

٥٣ - في ٢٨ كانون الثاني/يناير تم بمقتضى القرار الحكومي ٨٢-٩٧، إنشاء لجنة الاندماج الخاصة، التي يشمل اختصاصها، وفقا لما نص عليه الاتفاق، القيام بمهام التنسيق والإدارة المالية واتخاذ القرارات المتعلقة بالبرامج والمشاريع المشتقة من الاتفاق. واللجنة مؤلفة من ممثلي الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، بمشاركة الاتحاد الأوروبي، بوصفه مراقبا، ومنظمة الدول الأمريكية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أشرفت اللجنة على تطبيق خطة الطوارئ التي تغطي الفترة حتى ٣ آب/أغسطس وتفي باحتياجات المسرحين في التعليم، والتوجيه والتدريب المهني والمجالات الأخرى الواردة في اتفاق الاندماج.

٥٤ - وقد نفذ الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي الاتفاق بأن قدم إلى سلطة التحقق قوائم أفراده الذين يشملهم التجميع وقوائم أفراده الذين لا يشملهم التجميع، وكذلك قوائم المقيمين في البلد وقوائم المقيمين في الخارج.

٥٥ - وتوفر الحكومة الأمن بناء على الطلب لأعضاء الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، وقد وقعت بعض الحوادث المتفرقة التي على الرغم من عدم اتسامها بالخطورة، تؤكد أهمية التزام الحكومة فيما يتعلق بأمن أعضاء الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي. وعلى نحو ما ينص الاتفاق، تواصل البعثة إيلاء أهمية خاصة لهذا الموضوع.

٥٦ - وفيما يتعلق بالوثائق المؤقتة لأعضاء الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، يطلب الطرفان إلى فريق المراقبين العسكريين الملحق ببعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا أن يتولى هذه المهمة. وتم الاضطلاع بهذه المهمة فيما يتعلق بالأفراد الذين يشملهم التجميع، كما تمت بالنسبة للأفراد الذين لا يشملهم التجميع عن طريق المكاتب الإقليمية لبعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا.

٥٧ - وقد أجرى الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي تحليلا بشأن التوجيه المهني والتدريب العمالي في معسكرات التسريح، وتم بمساعدة منظمة الدول الأمريكية والمنظمة الدولية للهجرة تنفيذ أنشطة التوجيه المهني. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت بمشاركة منظمة "أطباء العالم الاسباني"، والمنظمة الفرنسية "أطباء بدون حدود" والمنظمة الأمريكية للصحة ومنظمة الصحة العالمية خطة تشمل رصد الأمراض الوبائية، والمرافق الصحية الأساسية، والرعاية الصحية.

٥٨ - وفيما يتعلق بالالتزام بتسهيل جمع شمل أفراد الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي مع أسرهم، اضطلع الصليب الأحمر الاسباني، بناء على طلب الطرفين، بأعمال أولية تتلخص في جمع البيانات اللازمة من أجل توطين أسر المحاربين السابقين. ولم يوضع موضع التنفيذ برنامج المساعدة القانونية لأفراد الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي.

٥٩ - وسهلت الحكومة، عن طريق وزارة الداخلية، المعاملات ذات الشكل القانوني لتأسيس الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي من أجل إدماج "غويليرمو توريبو"، التي أذن بتكوينها القرار ١٨٢-٩٧ الصادر في ٣ حزيران/يونيه.

٦٠ - وقد تم تسريح المقاتلين السابقين ونقلهم إلى مجتمعاتهم الأصلية بدون حوادث جسيمة، باستثناء الحوادث التي حدثت في تعاونية إكسان غراندي، الواقعة في شمال البلد، وقد انضم العديد من أعضائها، بصفتهم مقاتلين في الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي يشملهم التجميع، إلى معسكر التسريح الكائن في مايالان. ورأت سلطات التعاونية أن من التناقض أن يكون أعضاؤها المستفيدون من اتفاق ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بين الحكومة واللجان الدائمة للغواتيماليين المقيمين في المكسيك، مستفيدين أيضا من اتفاق الاندماج. وقد أبدى جانب من الأعضاء معارضة لعودة المسرحين إلى التعاونية.

٦١ - ورغم المساعي الحميدة لمنظمات شتى، منها لجنة المتابعة، قررت الجمعية العامة للتعاونية طرد المقاتلين السابقين. وتنبغي الإشارة إلى وقوع بعض الحوادث الخطيرة، نتيجة لهذه الحالة، تشمل، قيام عدد من أعضاء التعاونية بالحيلولة بين موظفين دوليين تابعين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا والمنظمة الدولية للهجرة وبين المغادرة.

٦٢ - وتؤيد البعثة تأييدا تاما المعيار الذي تعمل به لجنة المتابعة وهو أن تسوية هذه الحالة المعقدة يجب التوصل إليها بالالتزام الشديد بأحكام الدستور، ونصوص اتفاقات السلام، لتحقيق المصالحة الوطنية

وتعزيز دولة سيادة القانون. وبناء على مبادرة من لجنة الاندماج الخاصة، بدأ حوار بين الأطراف المعنية في هذه المشكلة.

ياء - الالتزامات الأخرى

٦٣ - فيما يتعلق بالالتزام بنشر اتفاقات السلام برمتها على أوسع نطاق، صرحت الحكومة بأنها وزعت ٢٠ ٠٠٠ نسخة من هذه الاتفاقات. ومن المهم تعميق مهمة النشر والتفسير هذه، مما يتطلب تعزيز جهود الحكومة بجهود قطاعات أخرى من المجتمع. وقد ذكرت المكاتب الإقليمية لبعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا إلى أنه يسود جهل واسع النطاق لمضمون الاتفاقات من جانب السكان، مما يسبب سوء فهم وتوقعات مبالغا فيها ويقلل من إمكانيات مشاركة السكان في تنفيذها وينال من الدعم الفعال من جانب السكان في عملية التنفيذ. ومن المهم كذلك تأكيد ضرورة معرفة جميع العاملين في مؤسسات الدولة بها، وهم الذين يضطلعون بدور حاسم في تنفيذها.

٦٤ - ومن جانبها، واصلت البعثة عملها في نشر وشرح هذه الاتفاقات. ونظمت منذ كانون الثاني/يناير جلسات إعلامية بمشاركة ١٢ ٠٠٠ فرد وقدم التدريب إلى أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص ينتمون أساسا إلى القطاع الحكومي، وقطاع القضاء وقوات الأمن. كذلك تم إعداد وبث برامج إذاعية تؤكد أهمية عملية السلام وتنفيذ الالتزامات المتعهد بها. وأخيرا، هيئت للصحافة التسهيلات اللازمة للقيام بتغطية إعلامية واسعة لعملية تسريح الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي ونزع سلاحه في مراكز تجميع محددة.

ثالثا - التعاون الدولي

٦٥ - اتسع نطاق التعاون الدولي في عملية السلام في غواتيمالا منذ أن دخلت اتفاقات السلام حيز النفاذ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. فتلك الاتفاقات تنطلق من مبدأ مفاده أن استدامة التغيرات المتوخاة تتطلب، أولا وقبل أي شيء، بذل جهد وطني ولا سيما في مجال تعبئة الموارد المالية. بيد أن ذلك لا يمنع من التسليم بما للتعاون الدولي من دور حاسم في هذا الصدد إلى أن تثمر الإصلاحات اللازمة لتحسين جمع تلك الموارد الوطنية وتوظيفها. وقد أبدى المجتمع الدولي في هذا المنحى استجابة كبيرة لتحديات بناء السلام. وتعود تلك الاستجابة إلى جملة أسباب منها أن الاتفاقات ليست تسوية عسكرية محضة فحسب، بين طرفين وإنما تتضمن خطة تدعمها قطاعات هامة من المجتمع. وترمي تلك الخطة إلى التغلب على أوجه القصور الهيكلية التي حالت دون تنمية البلد وقلصت إمكانيات تعاونه مع بقية المجتمع الدولي.

٦٦ - وفي إطار دورة الفريق الاستشاري لغواتيمالا المعقودة في بروكسل يومي ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، التي نظمها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية برعاية الاتحاد الأوروبي قدمت الحكومة قائمة بالمشاريع التي ستنفذ في سياق تنفيذ اتفاقات السلام. والتزم المجتمع الدولي بتغطية تكلفة البرنامج بمبلغ قدره ٩٠٠ ١ مليون من دولارات الولايات المتحدة حتى عام ٢٠٠٠. وقد بدأ عدة مانحين في تقديم

تبرعاتهم: تبرع كل من الاتحاد الأوروبي وألمانيا والسويد والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان مباشرة لتنفيذ المشاريع وتتخذ الإجراءات بشأن أموال التزم بها كل من الاتحاد الأوروبي واسبانيا وألمانيا وإيطاليا والدانمرك وفرنسا وكندا وهولندا واليابان. وينتظر عدة مانحين أن تتخذ الحكومة تدابير لزيادة جباية الضرائب قبل أن يقدموا مساهماتهم الملموسة. وستتيح الدورة القادمة للفريق الاستشاري المزمع عقدها في بداية أيلول/سبتمبر في غواتيمالا، فرصة المشاركة في تقدير حصيلة عملية تنفيذ اتفاقات السلام وإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي بأهدافها الأساسية.

٦٧ - وقد سجل التعاون الدولي أيضا جهدا نوعيا في مجال تنسيق مساهمات وكالات التعاون المتعددة الأطراف والمانحين الثنائيين للاستجابة على نحو مناسب لمقتضيات عملية السلام وذلك بالتعاون الوثيق مع الحكومة. وبذلت منظومة الأمم المتحدة، بتشجيع من المنسق المقيم، جهدا خاصا لتكييف مجمل أنشطة المنظومة وتحديد أولوياتها بما يناسب تنفيذ الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني. ومن الأمثلة على التعاون الدولي بين الحكومة والمانحين والمتعاونين والمنظمات غير الحكومية؛ الدعم المقدم إلى عملية تسريح مقاتلي الاتحاد الثوري السابقين (انظر S/1997/432). ويجري بمشاركة من المانحين والمتعاونين والحكومة والأمم المتحدة الاضطلاع بجهد تنسيقي مماثل من خلال الفريق العامل المعني بإقامة العدل والفريق العامل المعني بالشؤون الأمنية.

٦٨ - وبفضل الدعم السخي المقدم من المجتمع الدولي، وفي إطار التعاون المشار إليه آنفا، تواصل البعثة الاضطلاع بأنشطة تعزيز المؤسسات الموجهة بخاصة لفائدة نظام إقامة العدل والأمن العام وتعزيز دولة التعدد الثقافي واللغوي والعرقي، فضلا عن التعليم وترويج ونشر اتفاقات السلام وثقافة احترام حقوق الإنسان. وقد بلغ مجموع مساهمات حكومات السويد وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه السنة حوالي ٣,٥ مليون دولار. وتجري متابعة عروض مقدمة من حكومات بلجيكا والدانمرك والنرويج وهولندا والولايات المتحدة بمبلغ يربو على ٦ ملايين من دولارات الولايات المتحدة.

رابعا - الحصيلة والآفاق

٦٩ - تشدد المرحلة الأولى من الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني على عملية الوقف النهائي لإطلاق النار، بما في ذلك تسريح أفراد الاتحاد الثوري والأعمال التحضيرية للتغييرات الجوهرية المتوخاة في خطة السلام. وقد نفذ اتفاق وقف إطلاق النار واحترمت لدى تنفيذه على نحو دقيق المواعيد والإجراءات المتفق عليها، مما يؤكد حرص الحكومة والاتحاد على وضع حد نهائي للمواجهة المسلحة، ولقد تجلى ذلك الحرص طوال عام ١٩٩٦ من خلال التفاوض ووقف إطلاق النار غير الرسمي الساري منذ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٦. وقد أثبتت عملية وقف إطلاق النار تحلي المقاتلين السابقين للاتحاد الثوري بروح المسؤولية إزاء تحديات إعادة إدماجهم للعيش في كنف الشرعية.

٧٠ - ومن أبرز تلك الأعمال التحضيرية الجهد الذي بذلته الحكومة من خلال المجلس السياسي للسلام من أجل مواءمة عمل الحكومة وتنظيم مؤسساتها وتحديد أولويات أنشطتها بما يناسب تنفيذ الاتفاقات. ومن أبرزها أيضا الجهد الذي تبذله الحكومة لتنسيق التعاون الدولي.

٧١ - وقد تم في الموعد المحدد ودون صعوبة إنشاء محافل المشاركة خلال هذه المرحلة الأولى (اللجنة المشتركة لإصلاح التعليم، ولجنة إقرار اللغات المحلية، ولجنة الأماكن المقدسة، والدائرة التشريعية المتعددة الأحزاب، ولجنة تعزيز العدالة، ولجنة إصلاح الانتخابات، واللجنة الخاصة لإعادة الإدماج ومنتدى المرأة). وذلك باستثناء لجنة التنسيق التابعة لمنتدى المرأة، ويعكس عمل هذه المحافل قوة إرادة التغيير والمشاركة لدى المجتمع الغواتيمالي. وقد ظلت إرادة التغيير الداعي إلى إعمال مبدأ المشاركة منذ إجراء الحوار الوطني في عام ١٩٨٩ وحتى تاريخ أعمال جمعية المجتمع المدني بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦، مرورا بالمشاورات التي أجريت بعد إبرام اتفاق أوسلو في آذار/مارس ١٩٩٠، سمة من سمات عملية إحلال الديمقراطية في غواتيمالا. وقد كانت مفاوضات السلام في نفس الوقت ثمرة لتلك التطلعات وحافزا عليها. وبالإضافة إلى محافل المشاركة الناشئة عن الاتفاقات، يؤكد الاتفاق على برنامج تعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان واجتماعات استكمال المعلومات سريان ما هو منصوص عليه في ديباجة الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني بشأن أهمية التوافق الفعلي في بناء السلام.

٧٢ - ورغم اتخاذ تلك المبادرات، يوجد في بعض القطاعات رأي يذهب إلى أن فوائد اتفاقات السلام وتنفيذها ولا سيما الفوائد السياسية تعود على الحكومة والاتحاد الثوري دون غيرهما. ومن الشواغل الأخرى أن نقص الأثر الملموس المترتب على تنفيذ الاتفاقات في الحياة اليومية لأشد السكان فاقة قد يخيب الآمال ويغذي الشكوك. وبغية التصدي لهذه الصعوبات فمن المهم القيام بما يلي:

(أ) إتاحة فهم أفضل للآفاق التي تتيحها الاتفاقات وتوفير المزيد من المعلومات بشأن عملية تنفيذ تلك الاتفاقات؛

(ب) إيلاء اهتمام خاص لأثر الوفاء بالالتزامات في الوسط الريفي ومجتمعاته المحلية التي عادة ما لا تكون محل عناية يكون الدين الاجتماعي فيها على أشده، وحيث يظل من الأساسي ألا تخيب الآمال التي أحياها توقيع اتفاق السلام؛

(ج) تهيئة أسباب استمرار تنفيذ اتفاقات السلام في إتاحة فرص تمكين قطاعات واسعة من المواطنين من ممارسة مسؤولياتهم الملموسة في تصريف شؤونهم ومسؤوليتهم إزاء عملية السلام في مجملها. فالالتزامات المنصوص عليها في المرحلة الثانية من الجدول الزمني في الفترة من ١٥ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، تتيح إمكانات عديدة لتعزيز شعور الأفراد والجماعات بالمسؤولية تجاه التحديات التي تجابه المجتمع الغواتيمالي. وكما يشير تقرير لجنة المتابعة، تمثل عملية تنفيذ الاتفاقات في حد ذاتها عملية لازمة للتربية والمشاركة المدنية.

٧٣ - ومنذ استهلال عملية السلام، اسهلت الأحزاب السياسية في غواتيمالا، في مراحل شتى، في تعزيزها ونجاح مقاصدها. وبات عليها اليوم أن تتحمل مسؤولية خاصة في الحوار العام وإقرار خطة تشريعية للسلام، ولا سيما الإصلاحات الدستورية وتشمل المرحلة التالية من الجدول الزمني إقرار عدة قوانين هامة في مجالات العمل والإدارة والتشريعات والأمن. وستكون مناقشتها فرصة لتنفيذ المادة ٩٧/١ من قرار الكونغرس المعتمد في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ حيث قرر فيه الكونغرس "إبداء التزامه الكامل وغير المشروط بتنفيذ خطة تشريعية للسلام". ولذا، من المهم أن تهيأ، بعيدا عن اختلاف برامج الأحزاب السياسية، أجواء التعاون بشأن تنفيذ الاتفاقات باعتبارها استمرارا لعملية تعزيز السلام.

٧٤ - وقد حث المؤتمر الأسقفي الغواتيمالي في رسالته الرعوية الأخيرة جميع الغواتيماليين على الكفاح لتحويل الاتفاقات المتوصل إليها إلى حقيقة يلمسها الجميع ونبذ التشاؤم، مع عدم الإغراق في التفاؤل ودعا إلى توخي الواقعية ومجابهة تحديات بناء السلام بشجاعة وتصميم. وتضم الأمم المتحدة صوتها إلى هذا النداء كما تدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده المبذولة للوفاء بهذا الالتزام.

- - - - -